

Agadir le.....2024

إلى السيد النقيب رئيس جمعية هيئة المحامين بالمغرب

الموضوع : صعوبة جزئية في تنفيذ قراركم النضالي بالتوقف الشامل عن ممارسة المهنة.

السيد الرئيس المحترم:

يشرفني أن أرفع لسيادتكم ما يلي:
أن أعراف و تقاليد مهنة المحاماة توجب على كل محام احترام القرارات الصادرة عن نقيب
الهيئة و عن رئيس جمعية هيأت المحامين و الإنصياع لها.

غير أن قراركم الأخير، على الرغم من أهمية مقاصده في الحفاظ على هيئة مهنة المحاماة
والتي بدونها لا تكون هناك محاكمة عادلة، فإن تنزيل ذلك القرار و تطبيقه على أرض الواقع
تعتبره جزئيا صعوبة قانونية.

ذلك أن التوقف التام و الشامل ابتداء من 2024/11/01 يفترض قانونا أنه يطال كل قضية
تعرض على المحامي ابتداء من هذا التاريخ، و هكذا سيجد وزير العدل نفسه في مواجهة مباشرة
مع المواطن عندما لا يجد هذا الأخير أي محام للدفاع عنه أمام القضاء.

أما أن يسري القرار بأثر رجعي حتى على القضايا التي سبق للمحامي أن قبلها و التزم بها،
فالمواجهة هنا تصبح مباشرة بين المحامي و موكله، و تثار هنا المسؤولية المدنية و التأديبية ضد
المحامي الذي يصبح في وضعية الإخلال بالالتزام التعاقدية و هو إخلال صادر عن بيئة واختيار
و ليس فقط عن مجرد خطأ أو إهمال، و الإخلال عن قصد يؤدي حتما إلى تشديد الجزاء التأديبي
قد يصل إلى التسطيب من جدول الهيئة و يصبح بالتالي المحامي تحت رحمة غرفة المشورة،
ساعتها سوف يضحك علينا وزير العدل و يشمت شماتة غير مسبوقه النظير.

لذا سيدي الرئيس أرفع إليكم هذا الملتمس قصد النظر في تنزيل مقتضيات قراركم بجعله نافذه
ابتداء من 2024/11/01 ينحصر في كل قضية تعرض على المحامي ابتداء من هذا التاريخ دون
سريانه بأثر رجعي على التزامات المحامي السابقة عن هذا التاريخ حتى تصبح المواجهة ما بين
وزارة العدل و المواطن بدل المواجهة ما بين الزبون و محاميه.

...//...

و بهذه المناسبة اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أخبركم بما يلي:
 - إنني توصلت من موكلتي برسالة على إثر سماعها بخبر التوقف، و لديها قضايا تعتبرها هي كبيرة و خطيرة - تشعرني - بأسلوب مؤدب لكن في نفس الوقت مبطن بالتهديد و الشدة- من مغبة ما قد يحصل لها من ضياع بسبب توقي عن مباشرة أي مسطرة قضائية لاسيما و أنها لن تجد أي محام آخر يتولى مواصلة المهمة بحكم أن كافة المحامين مضربين.

- أما المكالمات الهاتفية فلا أسمع من الموكلين سوى عبارات مثل:
 - أو تحمّل مسؤوليتك يا أستاذ.
 - ونا فين غادي نمشي؟
 - أ الأستاذ! و راه l'enjeu كبير و الخسارة غاتكون كبيرة!
 - أحدهم قال لي: «شوف مع الرئيس أوخر ليينا الملف من تحتها».
 - مكالمة حقيقية و ليس مبالغة-

السيد الرئيس المحترم:

- على الرغم من احترامي للمهنة.
- و كون المحامي لا يعذر قانونا.
- و كون القرارات لا تسري بأثر رجعي.
- و كون أحكام المسؤولية التعاقدية واضحة.
- و تحت طائلة التهديد بالمتابعة التأديبية .

فإنني ألتمس من جنابكم:

- إصدار بيان على أن قراركم يقتصر أثره على القضايا التي تعرض على المحامي ابتداء من 2024/11/01 حتى يصبح وزير العدل في المواجهة المباشرة مع المواطنين و حتى لا تنقلب تلك المواجهة ما بين المحامي و موكله.

- كما أرفع لسيادتكم:

أنني ملتزم بقراركم في حدود ما يسمح به القانون و هو أنه لن أقبل أي قضية جديدة ابتداء من 2024/11/01 لكن سابقى و فيا للإلتزاماتي السابقة عن هذا التاريخ. و تقبلوا فائق الاحترام و التقدير

